



الاربعاء، ٥ ايلول/سبتمبر ٢٠١٢
للنشر الفوري

البطالة بين الشباب تزداد سوءاً

تُظهر ورقة منظمة العمل الدولية أن تأثير أزمة اليورو تنتشر في مناطق بعيدة مثل شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وتؤدي إلى تدهور الوضع بالنسبة للكثير من الشباب الباحثين عن عمل.

بيروت (أخبار م ع د) - ستتفاقم معدلات البطالة لدى الشباب على الصعيد العالمي فيما تنتشر تداعيات أزمة اليورو من البلدان المتقدمة إلى البلدان الناشئة وفقاً لوثيقة منظمة العمل الدولية بعنوان "مشهد العمل العالمي: آفاق قاتمة لسوق عمل الشباب".

قال إيخايرد أرنست المؤلف الرئيسي للوثيقة ورئيس وحدة اتجاهات الاستخدام لدى منظمة العمل الدولية: "بعكس ما هو متوقع، وحدها البلدان المتقدمة تتوقع انخفاض معدلات بطالة الشباب في السنوات القادمة لكن هذا الاتجاه يلي أهم ارتفاع في معدل بطالة الشباب بين كل المناطق منذ بدء الأزمة".

تظهر التنبؤات الجديدة ان انخفاض معدل بطالة الشباب بشكل تدريجي في البلدان المتقدمة بلغ ١٧,٥ في المائة هذا العام مقابل ١٥,٦ في العام ٢٠١٧. وهذا الرقم ما زال يفوق المعدل ١٢,٥ في المائة الذي سجل في العام ٢٠٠٧ أي قبل بدء الأزمة.

إن جزء كبير من انخفاض معدل البطالة ليس ناجماً عن التحسن في سوق العمل إنما عن خروج أعداد كبيرة من الشباب من القوى العاملة تماماً بسبب الإحباط ولا يعد هؤلاء الشباب من بين العاطلين عن العمل.

الأرقام العالمية والإقليمية

- من غير المتوقع أن يكون الانخفاض المرتقب في معدل البطالة في البلدان المتقدمة كافياً لسحب المعدلات العالمية نحو الأسفل.
- تفيد الوثيقة بأن معدل بطالة الشباب سيبلغ ١٢,٩ في المائة بحلول العام ٢٠١٧ مما يشكل ارتفاعاً بنسبة ٠,٢ في المائة بالنسبة لتوقعات العام ٢٠١٢.
- من المتوقع أن تتعدى آثار أزمة اليورو أوروبا فتلقي بظلالها على شرقي آسيا وأميركا اللاتينية فيما تتداعى الصادرات المتجهة إلى البلدان المتقدمة.
- من المتوقع أن تبقى معدلات بطالة الشباب في شمال أفريقيا والشرق الأوسط أعلى من ٢٥ في المائة على مدى السنوات القادمة وهي مرشحة إلى مزيد من الارتفاع في بعض أجزاء من هذه المناطق.

- من المتوقع أن تزيد معدلات بطالة الشباب فتنقل من ٩,٥ في هذا العام إلى ١٠,٤ في المائة في ٢٠١٧ في شرقي آسيا مع تغير طفيف مرتقب في أميركا اللاتينية والكاريبية وأفريقيا جنوب الصحراء.

| توقعات معدلات بطالة الشباب | ٢٠١٢ | ٢٠١٧ |
|-----------------------------|-------|-------|
| في العالم | ١٢,٧% | ١٢,٩% |
| وسط وجنوبي شرقي أوروبا | ١٦,٩% | ١٧% |
| البلدان المتقدمة | ١٧,٥% | ١٥,٦% |
| شرقي آسيا | ٩,٥% | ١٠,٤% |
| أميركا اللاتينية والكاريبية | ١٤,٦% | ١٤,٧% |
| الشرق الأوسط | ٢٦,٤% | ٢٨,٤% |
| شمال أفريقيا | ٢٧,٥% | ٢٦,٧% |
| جنوبي آسيا | ٩,٦% | ٩,٨% |
| جنوبي شرقي آسيا والهادئ | ١٣,١% | ١٤,٢% |
| أفريقيا جنوب الصحراء | ١٢% | ١١,٨% |

منافع دعم العمال الشباب

حتى في البلدان حيث بدأت تظهر بوادر انتعاش في الوظائف والتي تتوافر فيها وظائف شاغرة جديدة، ما زال يصعب على الشباب العاطلين عن العمل العثور على وظيفة. على سبيل المثال، قد لا يتمتع عامل بناء خسر عمله بسبب الإفلاس في الإسكان بالمهارات الضرورية في القطاعات التي توظف عمال.

يضيف أرنست: "هذا يؤدي إلى الإحباط وارتفاع معدلات فئة "خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب" بين الشباب. قد تسمح الخطط الفاضية باستعمال ضمانات العمالة المركزة على التدريب بتشغيل الباحثين عن وظيفة في أنشطة مفيدة مما يشكل حماية من المزيد من الضغط الاقتصادي".

ووفقاً للوثيقة قد لا تتطلب ضمانات الشباب هذه تكاليف كبيرة فتقتصر على ٠,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأوروبية.

وتشير الوثيقة الى ان "قد تظهر هذه الخطوة في فترة من الوضع المالي العام الصعب على أنها عبء إضافي كبير لكنها ستؤدي إلى نفقات إضافية أقل مقارنة بتلك المتأتية عن خسارة الشباب العاطلين عن العمل علاقتهم بسوق العمل بشكل دائم".

دعوة منظمة العمل الدولية للعمل

خلال المؤتمر السنوي في حزيران/يونيو ٢٠١٢ اعتمدت منظمة العمل الدولية قراراً يدعو إلى عمل فوري وهادف ومتجدد من أجل معالجة أزمة استخدام الشباب.

ويوفر القرار محفظة لإجراءات تمت تجربتها واختبارها في خمس مجالات: سياسات الاقتصاد الكلي والقابلية للتوظيف وسياسات سوق العمل وريادة أعمال الشباب والحقوق. ويشدد على الحاجة إلى إرساء توازن واتساق وتكامل بين الإجراءات السياسية.

تتأشد دعوة منظمة العمل الدولية للعمل بشأن عمالة الشباب الحكومات والشركاء الاجتماعيين إلى:

- تعزيز النمو المؤدي إلى الوظائف واستحداث وظائف لائقة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي والقابلية للتوظيف وسياسات سوق العمل وريادة أعمال الشباب والحقوق بهدف معالجة تداعيات الأزمة الاجتماعية وضمان الاستدامة المالية والضريبية في الوقت ذاته.
- تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والحوافز الضريبية التي تدعم العمالة وتقوي الطلب الإجمالي وتحسن النفاذ إلى التمويل وتزيد من الاستثمار الإنتاجي مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأوضاع الاقتصادية في البلدان.
- اعتماد إجراءات مستدامة وهادفة من الناحية المالية مثل السياسات المضادة للاتجاهات الدورية والتدخلات من جانب الطلب وبرامج العمالة العامة وخطط ضمانة العمل وبرامج البنى التحتية الكثيفة العمل وإعانات التدريب والأجور وتدخلات أخرى خاصة بعمالة الشباب. من شأن هذه البرامج أن تضمن تعامل متساوي للعمال الشباب.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال:

فرح دخل الله

مسؤولة الاعلام الاقليمي

المكتب الإقليمي للدول العربية

هاتف: +٩٦١-١-٧٥٢٤٠٠ (مقسم ١١٧)

خليوي: +٩٦١-٧١-٥٠٥٩٥٨

بريد الكتروني: dakhlallah@ilo.org